

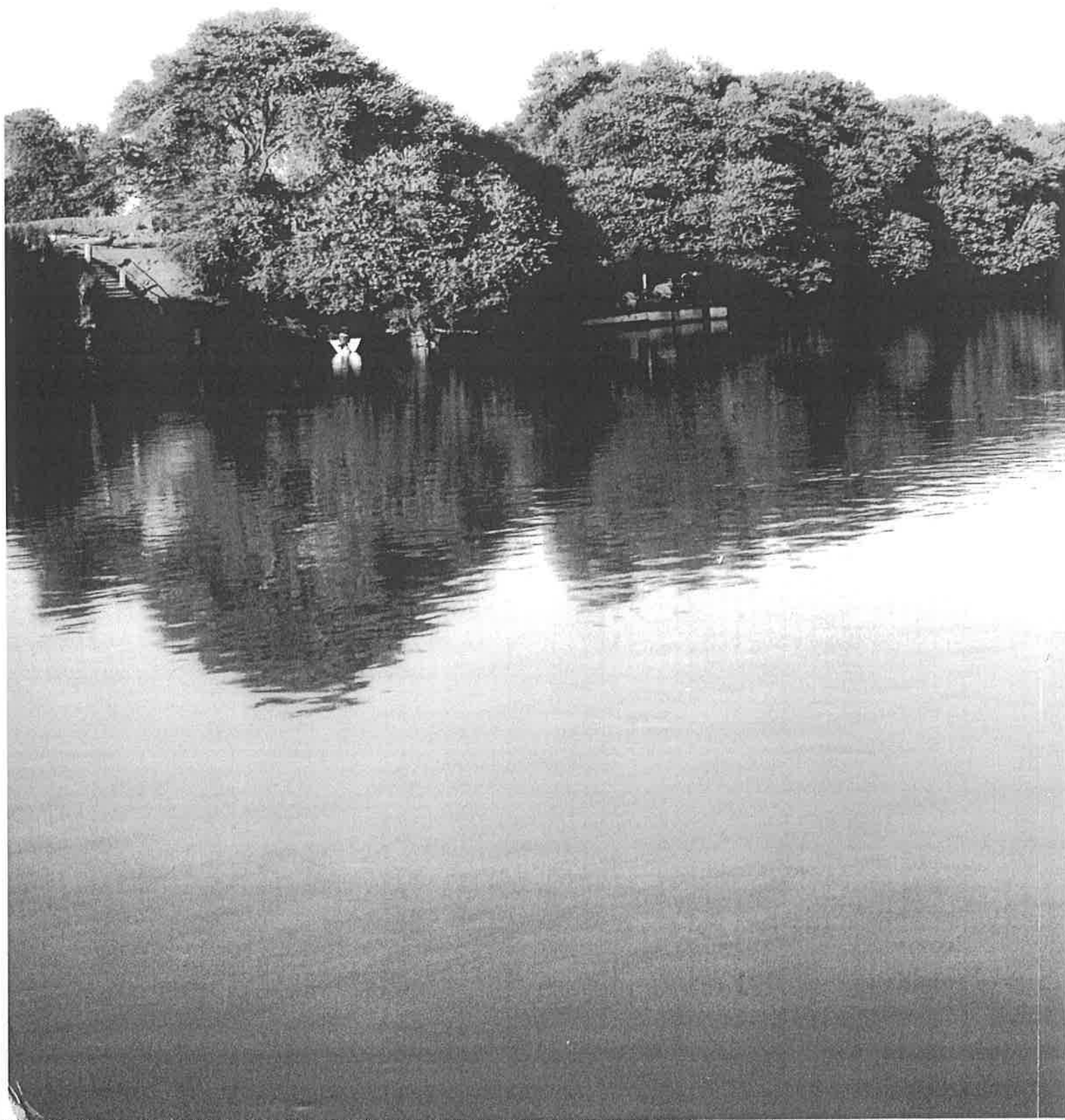


# مجلة الدراسات الإنسانية

تصدرها كلية الآداب والدراسات الإنسانية بـ (كرمة) - جامعة دنقلا  
مجلة نصف سنوية - محكمة - العدد الثاني عشر يونيو 2014م



ISSN 1858 - 6090



## السياحة والاقتصاد السوداني: الواقع والرؤية المستقبلية

د. علي محمد عثمان العراقي

أ. مساعد. كلية السياحة والآثار

جامعة الملك سعود

### ١. مقدمة:

عرف الإنسان السفر والانتقال من مكان إلى آخر لأغراض مختلفة منذ قديم الزمان، ولكن لم يأخذ هذا السفر شكل النشاط المنظم والمتسع يوماً بعد آخر إلا في بدايات القرن التاسع عشر كأحد النتائج المهمة للثورة الصناعية، حيث أنه مع سهولة الانتقال وتوافر المواد السلعية لدى شريحة واسعة من الأفراد انتقلت حركة السفر النقلة النوعية الأولى وتحولت لسياحة منظمة على يد بعض الرواد مثل توماس كوك في بريطانيا وويل فارجو في الولايات المتحدة (صلاح الدين عبد الوهاب ١٩٨٨).

وقد تطورت حركة السياحة العالمية بشكل ملحوظ خلال الربع الأخير من القرن العشرين؛ فمن ١٦٦ مليون سائح في ١٩٧٠م إلى ٤٥٦ مليون سائح في ١٩٩٠م ليقفز إلى ٩٣٧ مليون سائح في ٢٠١٠م (UNWTO 2002, 2011).

ولا يخفى أن قطاعاً بهذا الحجم يؤثر بشكل واضح في حركة الاقتصاد العالمي وأوضاع الدول؛ ومن هذا الباب تأتي هذه الدراسة لاختبار دور النشاط السياحي في السودان وتقصي الآثار الحالية والمتوقعة له ومدى قدرته وفقاً لخصائصه الذاتية في المساهمة إيجابياً بتنويع هيكل النشاط الاقتصادي وتوسيع قاعدته وتوزيع عائداته خاصة عقب انفصال الجنوب والعجز الكبير في ميزان المدفوعات.

تبدأ الدراسة في القسم الثاني باستعراض موجز لتركيبه وأداء الاقتصاد السوداني بالتركيز على المساهمات القطاعية وموقف الميزان التجاري وميزان المدفوعات، ثم تدلف في القسم الثالث لبيان أثر السياحة الحالي والمتوقع في الاقتصاد السوداني وتختتم الدراسة بنتائج وتوصيات.

## ٢. الاقتصاد السوداني التركيبة والأداء:

## ٢-١. تركيبة الاقتصاد السوداني:

يعد الاقتصاد السوداني اقتصاداً تقليدياً يعتمد على المواد الأولية ويشكل القطاع الزراعي ويساهم بالنسبة الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي والجدول رقم (١) يوضح ذلك. وبالرغم من أن مساهمة القطاع الزراعي شهدت تقلباً في بعض السنوات إلا أنه ظل يستأثر بالنسبة الأعلى في تكوين الناتج المحلي الإجمالي فنجد مثلاً مساهمة القطاع الزراعي وصلت إلى ٣٦,٦% من الناتج المحلي الإجمالي في ١٩٨٢/٨١م ولكنها تراجعت لتسجل حوالي ٢٧% في ١٩٩١/٩٠م ثم ارتفعت في ١٩٩٢/٩١م لتصل إلى ٣١,٥% وتنخفض مرة أخرى لتسجل ٣٠,٦%، ٢٩,٢%، في الأعوام ١٩٩٣/٩٢م، ١٩٩٤/٩٣م، ١٩٩٥/٩٤م، على التوالي؛ أي أن القطاع الزراعي استمر على نفس الوتيرة من التقلب وعدم الانتظام طيلة السنوات المشار إليها.

## جدول (١): مكونات الناتج المحلي الإجمالي (١٩٨١-٢٠٠٨م)

سنة	لرعاية والثروة الحيوانية	التعدين والتعديلات	الصناعة والمصنوعات اليدوية	المياه والكهرباء	البناء والتشييد	تجارة التجزئة والمطاعم	النقل والاتصالات	خدمات التأمين لخدمات وتمويل	خدمات الإجماعية	مؤسسات مالية	خدمات حكومية	خدمات خاصة غير لربحية	رسوم لوردات	لجنة
١٩٨٢/٨١	٣٦,٥٦	٠,٠٥	٧,٩٦	١,٠٩	٥,٤٢	١٢,٩٦	٩,٢٤	١١,١٣	١,٤٤	١,٥٣	٨,٢	١,٠٤	٥,٤	١,٠٤
١٩٨٣/٨٢	٣٦,٦٤	٠,٠٧	٨,٤٨	١,٢٥	٦,٢٧	١٣,٤٨	٩,٩٦	١١,٣٠	١,٥٧	٩,٣٠	٩,٣	١,٠١	٥,٨	١,٠١
١٩٨٤/٨٣	٣٢,٧٧	٠,٠٦	٨,٨٢	١,٤٨	٥,٥٥	١٢,٠٦	١٠,٤١	١١,٩٤	١,٦٩	١,٤٩	١١,٠	١,٠٣	٣,٨	١,٠٣
١٩٨٥/٨٤	٣٠,٧٠	٠,٠٦	٩,٧٥	١,٧٥	٥,٤٨	١٣,٦٧	٩,٩٥	١٢,٦٧	١,٨٥	١,٤٥	٨,٧	١,٠٣	٣,٣	١,٠٣
١٩٨٦/٨٥	٣٣,٩٢	٠,٠٦	٨,٧٣	١,٦٦	٤,٥٣	١٢,٢٧	١٢,٥٧	١١,٨٦	١,٨٥	١,٣٢	٩,٨	١,٠٢	٢,٧	١,٠٢
١٩٨٧/٨٦	٣٢,٥٣	٠,٠٣	٩,٢٠	١,٤٠	٤,٧٧	١٧,٣٢	١١,٥٣	١٢,٥٤	١,٧٠	١,١٩	٨,٠	١,٠١	٥,٨	١,٠١
١٩٨٨/٨٧	٢٨,٥٦	٠,٠٤	٩,٥١	١,٥٣	٤,٥٦	١٦,٠٣	١١,٤٣	١٣,٣١	١,٦٦	١,٣١	٨,٤	١,٠٢	٥,٢	١,٠٢
١٩٨٩/٨٨	٣٤,٨٣	٠,٠٦	٨,٧٤	١,٤٧	٣,٩١	١٤,٥٥	٩,١٦	١٥,٨٤	١,٥٩	١,٢٨	٨,٠	١,٠١	١,٩	١,٠١

لجنة	رسوم لوارك	لخدمك لخدمة غير لخدمة	لخدمك لخدمك	لخدمك لخدمك	لخدمك لخدمك	لخدمك لخدمك	لخدمك لخدمك	لخدمك لخدمك	لخدمك لخدمك	لخدمك لخدمك	لخدمك لخدمك	لخدمك لخدمك	لخدمك لخدمك
١٩٩٠/٨٩	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣
١٩٩١/٩٠	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣
١٩٩٢/٩١	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣
١٩٩٣/٩٢	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣
١٩٩٤/٩٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣
١٩٩٥/٩٤	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣
١٩٩٦م	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣
١٩٩٧م	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣
١٩٩٨م	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣
١٩٩٩م	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣
٢٠٠٠م	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣
٢٠٠١م	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣
٢٠٠٢م	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣
٢٠٠٣م	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣
٢٠٠٤م	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣
٢٠٠٥م	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣
٢٠٠٦م	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣
٢٠٠٧م	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣
٢٠٠٨م	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣

المصدر: إعداد الباحث من تقارير الجهاز المركزي للإحصاء

نلاحظ من الجدول رقم (١) أن مساهمة قطاع التعدين والبتروك قد ارتفعت عقب استخراج وتصدير البترول من ١,٨% من الناتج المحلي الإجمالي في ١٩٩٩م إلى ٢٠,٧%، ١٨,٨% في عامي ٢٠٠٧م و٢٠٠٨م على التوالي وبالرغم من اكتساب قطاع التعدين والبتروك أهمية متزايدة بعد العام ٢٠٠٠م إلا أنه لم يهيمن على الناتج المحلي الإجمالي. ويبرز الجدول تدني مساهمة القطاع الصناعي (الصناعة والمصنوعات اليدوية) في الناتج المحلي الإجمالي فقد كانت، تقريباً، ثابتة طيلة الثلاثين عاماً الماضية ولم تتعد ١٠% ويسجل الجدول الزيادة المطردة في مساهمة قطاع الخدمات والتي بلغت، خلال الفترة ٢٠٠٥م-٢٠٠٨م، ضعف مساهمة القطاع الصناعي.

إن النظرة الفاحصة للجدول رقم (١) تبرز ما يعانيه الاقتصاد السوداني من خلل هيكلي يتجلى في تقليدية تركيبته واعتماده المفرط على المواد الأولية الزراعية ثم البترولية لاحقاً، والتقلب المستمر في مساهمة قطاعاته المنتجة الأمر الذي يقود لانكشاف ظهر الاقتصاد الوطني وتراجع قدرته على امتصاص الصدمات ومواجهة الأزمات وهذا ما حدث عقب انفصال الجنوب وفقدان البلاد لحوالي ٩٥% من عائدات الصادر و ما يقارب ٤٥% من الإيرادات العامة.

إن هذا الواقع هو بعينه ما تحاول الدراسة تداركه ولتنبه بان قطاع السياحة مورد مهم يتميز باستدامته ومقدراته على خلق التوازن في توزيع الدخل وإذا ما أحسن توظيفه فهو قادر على المساهمة في تصحيح الخلل الهيكلي بالاقتصاد السوداني .

## ٢-٢. أداء الاقتصاد السوداني:

### ٢-٢-١. معدلات نمو الاقتصاد:

يعد التقلب وعدم الانتظام سمة ملازمة لنمو الاقتصاد السوداني؛ ففي خلال الفترة ١٩٩٠م-٢٠٠٩م مثلاً بدا الاقتصاد بمعدل نمو سالب ٥,٥% في ١٩٩٠م ليرتفع إلى ٧,٥% في ١٩٩١م ثم لينخفض باستمرار خلال الأعوام الثلاثة التالية

مسجلاً ٦,٦%، ٦,٤%، ١% في الأعوام ١٩٩٢م، ١٩٩٣م، ١٩٩٤م، على التوالي، ثم ليعاود الارتفاع في ١٩٩٦م ليبلغ ١١,٦% ولينخفض إلى ٦,١% في العام ١٩٩٧م وفقاً لما يبينه الجدول رقم (٢).

وبالرغم من هذا التذبذب فقد ارتفع معدل النمو من ٢,٨% في المتوسط خلال النصف الأول من التسعينات إلى حوالي ٧,٢% في النصف الأخير من التسعينات وحافظ على هذا المعدل خلال الفترة (٢٠٠٠م - ٢٠٠٩م) حيث بلغ في المتوسط ٧,٤%.

جدول رقم (٢): معدلات نمو الاقتصاد السوداني (١٩٩٠م - ٢٠٠٩م)

العام	معدل النمو	العام	معدل النمو
١٩٩٠	٥,٥-	٢٠٠٠	٨,٤
١٩٩١	٧,٥	٢٠٠١	١٠,٨
١٩٩٢	٦,٦	٢٠٠٢	٦,٠
١٩٩٣	٤,٦	٢٠٠٣	٦,٣
١٩٩٤	١,٠	٢٠٠٤	٥,١
١٩٩٥	٦,٠	٢٠٠٥	٥,٧
١٩٩٦	١١,٦	٢٠٠٦	٩,٩
١٩٩٧	٦,١	٢٠٠٧	٨,١
١٩٩٨	٨,٢	٢٠٠٨	٧,٨
١٩٩٩	٤,٢	٢٠٠٩	٦,١

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء ، ٢٠١٠م

## ٢-٢-٢.٢ الادخار، الاستثمار والتضخم:

تبرز إحصاءات الجدول رقم (٣) ضعف حجم المدخرات فهي لم تتعد، في أحسن أحوالها، منسوبة للنتاج المحلي الإجمالي ١٨,٧% في ٢٠٠٤م الأمر الذي يشير لتضاؤل القدرات الذاتية للاقتصاد السوداني.

ووفقاً للجدول فقد شهدت نسبة الادخار للنتاج المحلي الإجمالي الكثير من التقلبات خلال فترة التحليل (١٩٨٠-٢٠٠٨م) ويلاحظ أنها قد تضاغت من ٦,٥% في المتوسط خلال الثمانينات إلى حوالي ١١,٤% خلال التسعينيات لتواصل الارتفاع إلى حوالي ١٣,٢% للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤م وإذا ما استثنينا عامي ٢٠٠٠م و٢٠٠١م يرتفع المتوسط إلى ١٤,٥% للألفية الثالثة.

أما الاستثمار فنلاحظ أيضاً الاختلاف الكبير في نسبته للنتاج المحلي الإجمالي بين عقدي الثمانينات والتسعينات؛ فمثلاً ارتفعت هذه النسبة من ٩,٩% خلال النصف الثاني من الثمانينات إلى نسبة بلغت حوالي ١٨% خلال النصف الثاني من التسعينات أي بنسبة زيادة بلغت حوالي ٨٢% ، وواصلت نسبة الاستثمار الارتفاع لتصل إلى حوالي ٣٤% في المتوسط خلال الفترة ٢٠٠٥م-٢٠٠٨م ومن المعلوم أن السبب الرئيسي لارتفاع الاستثمار خلال هذه الفترة هو البترول وما أحدثه من حراك ويلاحظ أن الزيادة المشار إليها لم تترجم إلى زيادة في الإنتاج الزراعي والصادرات الزراعية أو إلى زيادة في فرص الاستخدام والعمالة.

جدول رقم (٣) : بعض المؤشرات الكلية للاقتصاد السوداني (١٩٨٠-٢٠٠٨م)

السنوات	الادخار / الناتج المحلي الإجمالي (%)	الاستثمار / الناتج المحلي الإجمالي (%)	معدل التضخم (%)
١٩٨٠-١٩٨٣م	٧,٣	١٢,٧	١٩,٦
١٩٨٤-١٩٨٩م	٥,٧	٩,٩	٦٥,٣
١٩٩٠-١٩٩٥م	١١,٥	١٨,٠	١٠٥,٤
١٩٩٦-١٩٩٩م	١١,٢	٢٢,٨	٥٢,٧
٢٠٠٠م	٨,٩	٢٢,٦	٨,١
٢٠٠١م	٨,٢	١٧,٦	٤,٩
٢٠٠٢م	١٣,٤	١٩,٤	٨,٣
٢٠٠٣م	١٥,٣	٢٠,٠	٧,٤
٢٠٠٤م	١٨,٧	٢٢,٦	٨,٤
٢٠٠٥م	١٤,٨	٣٨,٠	٨,٥
٢٠٠٦م	١٣,٦	٣٤,٣	٧,٢
٢٠٠٧م	١٣,٣	٣٤,١	٩,٨
٢٠٠٨م	١٢,٧	٣٠,٢	١٤,٣

المصدر : تقارير بنك السودان لأعوام مختلفة، (IMF, 2006)

سجلت معدلات التضخم زيادة مطردة منذ ١٩٨٠م وحتى ١٩٩٥م حتى بلغ

في ١٩٩٥م - ١٩٩٦م مرحلة التضخم الجامح، وبدأ في الانخفاض بعد تطبيق

سياسات مالية ونقدية انكماشية في ١٩٩٦م (عثمان، ٢٠٠١) ويلاحظ أن معدلات



التضخم بعد أن حافظت على رقم أحادي خلال الفترة ٢٠٠١ م - ٢٠٠٧ م عاودت الارتفاع لتسجل رقماً ثنائياً في ٢٠٠٨ م (١٤,٣%).

### ٢-٢-٣. هيكل الصادرات والميزان التجاري:

اعتمد هيكل الصادرات السودانية على المواد الأولية (الزراعية ، الحيوانية) بشكل كامل ثم أخذ البترول بعد تصديره في ٢٠٠٠ م يحتل المرتبة الأولى في مكون الصادرات كما يوضح الجدول رقم (٤) ، ويبرز الجدول الخلل الواضح في هيكل الصادرات والذي مازال يعتمد بشكل رئيسي على المواد الأولية والتي تتميز أسعارها والطلب عليها بالتقلبات الواسعة في الأسواق العالمية . يؤكد الجدول هشاشة الصادرات السودانية والانحيار الواضح الذي أصاب عائداتها؛ وهذا يؤكد ما ذهبنا إليه سابقاً أن الخلل في الاقتصاد السوداني هو خلل هيكل لم يسهم استخراج البترول في علاجه بل عززه بزيادة الاعتماد على مادة أولية لتصل مساهمته ما تجاوز (٨٦-٩٠%) من قيمة الصادرات وتم العزوف عن الصادرات التقليدية

جدول رقم (٤): هيكل الصادرات السودانية (١٩٩٠م - ٢٠٠٨م)

السلعة	١٩٩٠=١٩٩٤%	١٩٩٥-١٩٩٩م	٢٠٠٠-٢٠٠٤م	٢٠٠٥-٢٠٠٨م
ضأن	١٩%	١٥%	٣%	٠,٠١%
كركي	٥%	٤%	٠,٧%	٠,٠٢%
جلود	٢%	١%	١%	٠,٠٣%
فول سوداني	١%	١%	٠,١%	٠,٠٠١%
سمسم	٢٠%	٢٤%	٥%	٠,٠٢%
حب بطيخ	٣%	٢%	٠,٠٦%	٠,١%
قطن	٢٩%	٢١%	٣%	١٠%
صمغ عربي	١٤%	٥%	١%	٠,٠٤%
فواكه	٢%	٠,٤%	٠,٠١%	٠,٠٠٠١%
سكر	٦%	٤%	٠,٤%	٠,٠١%

المصدر:- إعداد الباحث من تقارير الجهاز المركزي للإحصاء

إن الاعتماد على مجموعة محدده من المواد الأولية للتصدير وتقليدية هياكل الاقتصاد الوطني وتنامي حجم الواردات هو الذي قاد إلي عجز ميزان المدفوعات كما يبرز الجدول (٥) كما أن عدم تنوع هيكل الصادرات يعرض لانكشاف ظهر الاقتصاد الوطني ويؤدي إلي تراجع قدراته على تجاوز الأزمات وهذا ما يعاني منه الاقتصاد السوداني عقب انفصال الجنوب.

حاولت بعض الدراسات أبرزها (UNDP، ٢٠٠٦) تقسيم تاريخ الاقتصاد السوداني لحقب لكل خصائصها حيث تؤكد الدراسة التقلب الواضح وعدم الاستقرار الذي لازم الاقتصاد السوداني في مؤشراتته الأساسية ؛ فمعدل النمو تجاوز ١١% خلال

الحقبة ١٩٩٦م - ٢٠٠٠م بينما كان قد سجل ٩% في ١٩٨٩م - ١٩٩٥م ونفس السمة من التقلب تسرى على معدل التضخم فمن حوالي ١٤% في ١٩٧٠م - ١٩٧٨م نجده قد وصل مرحلة التضخم الجامح في ١٩٨٩م - ١٩٩٥م متجاوزاً ١١٨% ، كما يلاحظ أن البلاد ومع تمتعها بتدفق استثمارات وقروض عربية نتيجة للزيادة الكبيرة للفوائض النفطية خلال عقد السبعينات إلا أن ذلك لم يؤد لاستقرار الاقتصاد السوداني وجعله يتمتع بنمو مستدام.

جدول رقم (٥): الميزان التجاري (٢٠٠٠م - ٢٠٠٩م) بآلاف الجنيهات

السنة	الواردات	الصادرات	إعادة الصادرات	الميزان التجاري
٢٠٠٠م	٤٢٦١٨٤٠	٤٨٣٢٥٦٣	٥٠٠٩٢	٦٢٠٨١٤
٢٠٠١م	٥٠٦٤٦٨٩	٤٦٨٧١٥٥	١٦٩١٧٣	( ٢٠٨٣٦٠ )
٢٠٠٢م	٦٠٤٦٤٥٨	٥٢٨٧٢٠٠	٢٧٦٨٩٤	( ٤٨٢٣٦٤ )
٢٠٠٣م	٧٥٥٢٨٤٨	٦٤٥٠٨٨٠	٣٥٢١١٤	( ٧٤٩٨٥٤ )
٢٠٠٤م	١٠٢٠٧٤٥٣	٨٧٣٥٣٠٨	٥٧٩٣٠١	( ٨٩٠١٤٣ )
٢٠٠٥م	١٦٩٨٢٧٠٩	١٠٦٠١٧٨١	٣٦١٢٩٥	( ٦٠١٩٦٣٤ )
٢٠٠٦م	١٩١١١٨٩٠	١١٥٧٥٢٤٤	٢٩٩٨٢٦	( ٧٢٣٦٨٢٠ )
٢٠٠٧م	١٩٢٥٤٣٨٢	١٧٨٩٣٣٥٩	١٣٥٨٨٥	( ١٢٢٥١٣٨ )
٢٠٠٨م	٢٥٩٣٠٧٧٦	٢٤٦١٢٠٠٨	٧١٥٩٧	( ١٢٤٧١٧١ )
٢٠٠٩م	١٩٠٦٤٢٤٧	١٧١٣٥٧٨٦	١٢٥٣١٩	( ١٨٠٣١٤٢ )

شكل ميزان المدفوعات السوداني عجزاً مستمراً خلال الفترة (٢٠٠٠م - ٢٠٠٩م) وذلك كنتيجة طبيعية لضعف الهياكل الانتاجية وتقليديتها وعدم تطوير قطاعات الاقتصاد الحقيقي.

ولعلاج هذه الاختلالات، العجز في ميزان المدفوعات وضعف القطاعات الإنتاجية وتصاعد المديونية الخارجية، بدأت الدراسات والتحركات والمبادرات لتجاوز هذه المرحلة وأهم الحلول المقترحة :-

تشجيع وفتح الأبواب لقطاع الخاص.

جذب واستقطاب الاستثمار الأجنبي.

تنويع وتوسيع قاعدة الصادرات.

ومن خلال هذا المنحى يأتي الحديث عن ضرورة استغلال الموارد السياحية بالبلاد والتي تتنوع من الآثار، الحياة البرية ، النيل ، البحر الأحمر ، الصحراء ، نمط الحياة وغيرها من موارد يمكن ان تشكل إضافة حقيقية للاقتصاد السوداني ؛ بل يمكنها أن تقدم عائدات أكبر واسع وعوائد للنمو واسعة النطاق يستفيد منها مجاميع متعددة من مواطني البلاد.

### ٣. السياحة في السودان:

#### لماذا السياحة؟

أن السياحة كظاهرة انتقال بشري قديمة قدم التاريخ غير أنها تطورت بشكل لافت خلال القرن العشرين لتصبح نشاطاً إنتاجياً وتدخل في مجال الخدمات ولتتحول من مجرد ترفيه وحركة غير مفسرة إلي صناعة لها اقتصادياتها ونظرياتها وتداخلاتها مع القطاعات الاقتصادية الأخرى (صلاح الدين عبد الوهاب ، ١٩٩٨م) .

وقد لاحظت بعض الدراسات أبرزها ((Ashley, 2002 أن تطوراً كبيراً قد حدث في مفهوم اقتصاديات السياحة واتجاهات التفكير والتخطيط السياحي فمن اهتمام بالعائدات المالية ومعدلات النمو في عقد السبعينات الي إدماج البعد البيئي في المشروعات خلال الثمانينات بينما شهد التسعينات التحول لدور المجتمع المحلي وما مدي استفادته من المشروعات السياحية.

تتميز السياحة بعدة خصائص تقف بها على رأس القطاعات التي تقود الدول النامية للانتعاش والرخاء الاقتصادي وأهم هذه الخصائص:

### ١. التوظيف:

يتكون هيكل العرض السياحي ؛ في المقصد السياحي ، من عدد من الصناعات والأنشطة مثل الفنادق ، النقل ، الإقامة وأنشطة الترويج إضافة للوكالات السياحية ولا يخفي أن هذا الطيف الواسع من الأنشطة مؤشر على مساهمة القطاع السياحي في التوظيف وخلق العمالة (نبيل الروبي ، ١٩٨٨ م ) وقد أجريت دراسات مسحية عن مدى تأثير السياحة على العمالة فتبين أن هذا الأثر يختلف من مجتمع لآخر ولكن بشكل عام فقد خلصت الدراسات الي ما يلي :-

١. بالنسبة للفنادق ، يتم خلق وظيفة واحدة جديدة على الأقل لكل غرفة فندقية .
٢. باقي نشاطات السياحة ؛ يتم خلق وظائف جديدة بنسبة ٧٥ % من عدد الوظائف التي تنشأ في القطاع الفندقي .
٣. في القطاعات الأخرى، تنشأ وظائف جديدة بنسبة ١٠٠ % من الوظائف التي تحلقها الفنادق

٤. ويشكل كلي فقد تبين أن السياحة تخلق ٢,٧٥ وظيفة جديدة لكل غرفة فندقية.

### ٢. ميزان المدفوعات:

تقاس الأهمية الاقتصادية للسياحة بآثارها على ميزان المدفوعات في الدولة وتمثل السياحة جزءا من المعاملات غير المنظورة وتأخذ مكانها ضمن مختلف الصادرات غير المنظورة كالملاحة، التأمين، المعاملات المصرفية وغيرها . ينبني تقدير العائدات السياحية على تحديد حجم الإنفاق والذي يتم حسابه باعتبار أن الليلة السياحية هي وحدة الإنفاق حيث أن الزائر لابد أن يقضي ليلة على الأقل في الدولة التي يزورها لكي يعتبر سائحا دوليا.

٣. غالباً ما تعتمد الدولة السياحية على موارد لا يمكن استغلالها ولا تغل عائداً بغير طريق السياحة مما يجعل هذا النشاط يعظم من توظيف الموارد وحسن إدارتها.
٤. تعد السياحة من الصناعات كثيرة التنوع والمبنية على قاعدة واسعة من الموارد، طبيعية، ثقافية وأخرى، مما يجعل منها نشاطاً مناسباً لتعظيم استفادة القطاع غير المنظم وتوسيع قاعدة المنتجين في الريف والحضر.
٥. تؤكد الدراسات أن السياحة تمثل نشاط اقتصادي ضخم يخلق متواليه هندسية في هيكل قطاع الأعمال ويصل عدد الصناعات التي تغذي النشاط السياحي وترتبط به حوالي ٧٠ صناعة (أسامة الرافعي ، ٢٠٠٢ م).
٦. إن المنتج السياحي كسلعة يتم استهلاكه في نقطه الإنتاج ، حيث يحضر المستهلك للمنتج في موقعه وغالباً ما تكون الموارد السياحية في الريف مما يتيح خلق وتوليد عدد من الأنشطة المصاحبة في الموقع.
٧. إن قدرة النشاط السياحي على زيادة معدلات النمو الاقتصادي تؤدي مباشرة لتخفيف وطأة الفقر الريفي؛ فقد أكدت دراسات عديدة أن الفقر الريفي أكثر استجابة للنمو من الفقر الحضري.
- أن هذه الخصائص وغيرها هي التي جعلت السياحة قطاع صاعد بقوة في الاقتصاد العالمي ليساهم بحوالي ٣٠% من صادر الخدمات بل استطاع الصمود في وجه النكسات وتعافى قبل غيره من القطاعات في الأزمة المالية العالمية، ليسجل في ٢٠١١م زياده في حركة السياحة بحوالي ٤,٥% عن العام ٢٠١٠م.

### ٣. السياحة في السودان

إن السودان بمساحته الشاسعة والامتداد الجغرافي الكبير قد أفرز تنوعاً وثراءً ضخماً في الأقاليم المناخية من الصحراء في أقصى الشمال إلي السافنا الغنية ومناخ البحر الأبيض المتوسط (الطيب حياتي ١٩٩٧م) وشكلت هذه الرقعة الجغرافية الواسعة موطناً للحضارات منذ ما قبل التاريخ وذلك نسبة لما يتمتع به

الإقليم من موقع استراتيجي حيث يعتبر القنطرة ما بين إقليم البحر الأبيض المتوسط والداخل الأفريقي وما بين إقليم البحر الأحمر والغرب الأفريقي الممتد. وقد جعل هذا الموقع الفريد السودان موئلاً لأجناس وأعراق ومحط هجرات لمجموعات سكانية من مختلف أنحاء العالم الأمر الذي قاد لتشكيل المجتمع السوداني الحالي بتعدد المبدع وتنوعه الخلاق.

### ٣.١ الموارد السياحية في السودان:

يتمتع السودان بتوافر طيف من الموارد السياحية ( ثقافية / طبيعية/ حياة برية... الخ ) ولكن لم يجر بالبلاد حتى الآن مسح شامل للموارد السياحية وتصنيفها بالنوع والدرجة لتكون مرجعية أساسية لبرامج التنمية وتوجيه الاستثمار لهذا القطاع. وفيما يلي نعطي فكرة موجزة حول ماهية هذه الموارد ولكن ينبغي التذكير أولاً أن هذه الموارد ليست سوى أمثلة والسودان زاخر بالعشرات بل بالمئات منها، وذلك على النحو التالي:

#### الموارد الثقافية :

وتتضمن كل أشكال وأنماط التاريخ والفعل الثقافي من آثار وتراث شعبي، وتقاليده وأنماط معيشية وغيرها، ولعل أبرز مكونات هذا المحور هو الآثار حيث يتمتع السودان بتوافر مناطق ومقتنيات أثرية من جميع العصور (منذ ما قبل التاريخ وحتى العصر الحديث) ويشار إلي أن هذه الآثار تتوزع على معظم أنحاء البلاد مع تركيز واضح بولايتي نهر النيل والشمالية.

#### الموارد الطبيعية:

ويقصد بها جميع أنواع المناظر والمناطق ذات السمة الطبيعية والمميزة، والسودان بتعدد مناخاته وتوافر المسطحات المائية والسلاسل الجبلية والهضاب في شرق وغرب البلاد، ويعد ساحل البحر الأحمر الممتد على مدي ٦٤٠ كم ويمتاز بأحيائه المائية وشعبه المرجانية أحد أهم الجوانب السياحية بالبلاد.

## الحياة البرية :

إن تنوع المناخات وتباين الأراضي وكميات المياه جعلت البلاد تتمتع بطيف واسع من الحيوانات البرية تضمها ١٤ محمية طبيعية أشهرها محمية الدندر .  
الصحراء :

تغطي الصحراء مساحة السودان وتمتد على جانب النيل في الشمالية ونهر النيل وغرباً إلى شمال كردفان وشمال دارفور خاصة المنطقة الغربية الممتدة من ضفاف النيل الغربية إلى جبل عوينات وجنوباً لوادي هور ويوضح الجدول رقم (٦) بعضاً من المناطق السياحية في البلاد:

## جدول رقم (٦): بعض المناطق السياحية في البلاد

الولاية	أهم المناطق السياحية	أنواع الحيوانات البرية	الحظائر السياحية المتاحف- الفنادق
كسلا	جبال التاكا، نهر القاش، الضريح، السواقي الجنوبية والشمالية، والمواقع الأثرية الإيطالية بمنطقة الختمية، حديقة الحيوان.	الضباع، القروء، الغزال ، الطيور، القطط الخلوية، الزواحف	١٢ فندق
النيل الأبيض	منطقة الباجا ، المزارات الدينية ، منطقة الكحلة (الحيوانات البرية)	الغزلان ، الطيور المختلفة ، الثعالب	١٠ فنادق
شمال كردفان	غابة شيكان، محمية الصافية أبوعروق	الغزلان ، الأرنب البري، الثعالب، القروء، الطيور	فنادق + متحف شيكان
جنوب كردفان	آثار مملكة تغلي بالعباسية، حصن المهدي في جبل قدير، كر الميراوي ، شلال كلبى، خزان ميري، بحيرة كيلك ، غابة الدندور	الغزلان، الأرانب، الضباع، القروء، النمر، الفهود، الطيور	نزل سياحية بكادوقلي والدلنج
الشمالية	صاي، صلب، كرمة ، دنقلا العجوز، الكرو، البركل، نوري، القعب، واحة سليمة، حمامات	الغزال العادة، الأرنب البري، كبش مي، الثعالب	متحف البركل ٦ فنادق



الولاية	أهم المناطق السياحية	أنواع الحيوانات البرية	الحظائر السياحية المتاحف - الفنادق
	عكاشة، بحيرة النوبة		
نهر النيل	البحر اوية، النقعة والمصورات، المدينة الملكية، معبد الأسد، الأهرامات	الغزلان ، الأرانب ، الطيور ، الثعالب البرية	متحف ١ فندق ٦ نزل سياحية
النيل الأزرق	محمية الدندر ، جبال الأنقسنا ، خزان الروصيرص	النسانيس الحمر، القروود البلدية، النعام ، دجاج الوادي، طائر الحبار، الأسود، الضباع، الجاموس، النمر الأفريقي	فندق + نزل
البحر الأحمر	سواكن، جزيرة سنجنيب، أركويت، قرية عروس، الشعب المرجانية	القطا، الحباري، ماعز الجبل، الغزال العادة، كباش مي	فنادق + محمية خليج دنقبا
الخرطوم	السياحة النيلية، المتاحف، آثار الطابية، بيت الخليفة، المنتزهات والحدائق.	الطيور المائية ، الغزلان	متاحف + فنادق

المصدر: التقرير الاستراتيجي الوطني ، مجلس الوزراء ، الخرطوم ، ٢٠٠٨.

### ٣- ٢ المنشآت السياحية:

يتكون العرض السياحي في أي دولة من (الموارد السياحية + البنيات الأساسية + رأس المال البشري + الطاقات الايوائية ) ويجب على الدولة لتصبح مقصد سياحي مميز أن تعمل على توجيه الموارد لتعظيم حجم العرض السياحي وتوفير التسهيلات اللازمة وفقا لإستراتيجية التنمية السياحية وتطوير المقاصد المعنية في الدولة. كانت معظم المنشآت السياحية (فنادق/ نزل سياحية/ مطاعم كبيرة) منذ بداية الحكم الوطني عقب الاستقلال مملوكة للدولة وتدار بواسطة (الهيئة

العامّة للسياحة والفنادق) والتي تمت تصنيفها في برنامج التحرير الاقتصادي مطلع التسعينات من القرن العشرين وخصخصة المنشآت التابعة لها. تعاني البلاد من ضعف كبير في حجم المنشآت السياحية وتشوه في توزيعها الجغرافي كما يوضح الجدول رقم (٧).

جدول رقم (٧): المنشآت السياحية بالبلاد

المطاعم والكافتريات	المتاحف والمنتزهات	البصات السياحية والمواني	الوكالات والشركات السياحية	الفنادق	الولاية
٣٥	٢١	١١٧	٣١٦	٣٧	الخرطوم
١٧	—	—	٢٥	٧	الجزيرة
—	—	—	٢١	٧	كسلا
٣٠	—	—	٢١	٥	النيل الأبيض
١١	—	—	٣٩	٢	القضارف
—	—	—	٥	٢	الشمالية
٦	—	—	١٥	١	سنار
٩	—	١	—	١	نهر النيل
١٠	—	—	—	٢	النيل الأزرق
—	—	—	—	—	جنوب دارفور
—	—	—	—	١	شمال دارفور
١٩	—	—	٢٩	٧	البحر الأحمر
—	—	—	٧	٤	شمال كردفان
—	—	—	٢	—	جنوب كردفان

المطاعم والكافتریات	المتاحف والمنتزهات	البصات السياحية والمواني	الوكالات والشركات السياحية	الفنادق	الولاية
-	-	-	٥	-	غرب دارفور
١٣٧	٢١	١١٨	٤٨٥	٧٦	الجملة

المصدر: التقرير الاستراتيجي الوطني، الأمانة العامة لمجلس الوزراء ، ٢٠٠٨  
 إن معظم السياحة القادمة للبلاد إنما تستهدف موارد السياحة الثقافية- الآثار  
 بشكل واضح- وتبدو المفارقة كبيرة ما بين الموارد وتركزها في أقاليم جغرافية  
 معينة (الشمال) وتخصيص الطاقات الايوائية (القرى والنزل والسياحة) لأقاليم  
 أخرى، فالخرطوم تستأثر مثلاً- بمعظم المنشآت السياحية فتوجد بها ٤٨% من  
 الفنادق بالبلاد و ٦٥% من الوكالات والشركات السياحية، ونجد بالمقابل ضعف  
 حجم المنشآت بالشمال - ولايتي نهر النيل والشمالية - حيث سجلت ٣٩,٠% من  
 الفنادق بالبلاد و ٠,٠١% من الوكالات والشركات السياحية. ولابد من الإشارة هنا  
 إلي أن مثل هذا الوضع يقود لضعف حجم العرض السياحي وتدني الأهمية النسبية  
 للبلاد كمقصد إقليمي للسياحة.

يستوعب القطاع السياحي بالبلاد (٢٣١٠٩) شخص وفقاً لإحصاءات وزارة  
 السياحة والحياة البرية المنشورة في التقرير الاستراتيجي الوطني للعام ٢٠٠٨ وذلك  
 على النحو التالي:

## جدول رقم (٨): العمالة في القطاع السياحي بالبلاد

الولاية	إجمالي العاملين
الخرطوم	١٨٢٩٤
الجزيرة	١٢١٩
كسلا	٤٠٥
النيل الأبيض	٣٥٨
القضارف	٦٨
الشمالية	٣٥٧
سنار	١١٧
نهر النيل	١٩٧
النيل الأزرق	٧٢
جنوب دارفور	٧٠
شمال دارفور	١٧
البحر الأحمر	١٢١٢
شمال كردفان	٦٠
جنوب كردفان	١٢٤
غرب دارفور	٣٩
القطاع الرسمي	٥٠٠
الإجمالي	23109

وقد بدأت السياحة كاهتمام حكومي بالبلاد ما بين ١٩٥٩-١٩٦١م حيث تم تأسيس إدارة للسياحة بوزارة الاستعلامات وبدأت الرصد المنظم لحركة الأجانب بواسطة الشرطة وحصرهم في جميع المداخل (المطار/ الميناء/ المداخل البرية).

## ٣-٣ إحصاءات حركة السياحة للسودان:

منذ بداية تنظيم شئون السياحة بالبلاد في ١٩٦٢م كانت السلطات تعتمد إحصاءات القادمين الأجانب (Arrivals) باعتبارهم سواحاً، ومعلوم أن هنالك فارقاً بين المقيم والسائح خاصة في نمط ومعدل الإنفاق ومدة الإقامة إلا أن وزارة

السياحة والحياة البرية قد اعتمدت نموذجاً للتفريق بين الأجنبي المقيم والسائح بل وأضافت الوطني المغترب وافترضت معدلاً معيناً لإنفاق كل واحد تم ذلك في ٢٠٠٨م . سنستعرض فيما يلي إحصاءات حركة السياحة وفقاً للمنهج القديم ثم نتبعه بالإحصاءات الحديثة .

سجلت حركة السياحة للسودان نمواً مطرداً منذ ١٩٦٢م وحتى ٢٠٠٨م بل قد شهدت السنوات ٢٠٠٥م وما بعدها زيادة واضحة في أعداد السواح القادمين للبلاد كما يوضح الجدول رقم (٩).

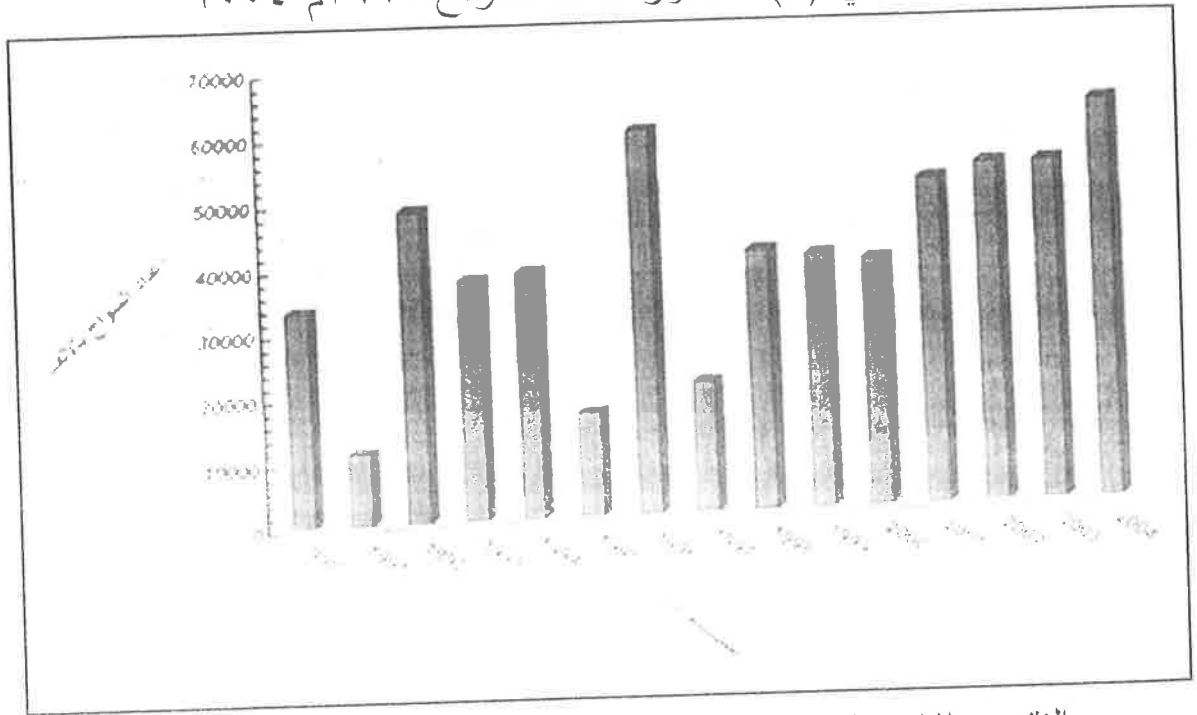
جدول رقم (٩): حركة السياحة الوافدة للبلاد ١٩٦٢-٢٠٠٨م

السنة/الحقبة الزمنية	متوسط / عدد السواح	معدل النمو السنوي
١٩٦٦-١٩٦٢	٨.١١,٦	
١٩٧١-١٩٦٧م	٢٣٨٨٥,٦	١٩٨
١٩٧٦-١٩٧٢م	٣١٨٤٢,٢	٣٣
١٩٨٤-١٩٨٠م	٣١٩١٠,٧	٠,٢
١٩٩٤-١٩٩٠م	٣٣٤٠٠	٤
١٩٩٩-١٩٩٥م	٣٤٨٠٠	٤
٢٠٠٤-٢٠٠٠م	٥٠٦٠٠	٤٥
٢٠٠٥م	٢٤٦٠٠٠	٣٨٦
٢٠٠٦م	٣٢٨٠٠٠	٣٣
٢٠٠٧م	٣٤٦٠٠٠	٥
٢٠٠٨م	٤٤٠٠٠٠	٢٧

المصدر : إعداد الباحث من تقارير وزارة السياحة + الجهاز المركزي للإحصاء .

يلاحظ من الجدول الزيادة الكلية لأعداد القادمين الأجانب خلال الفترة (١٩٦٢-١٩٧٧م) بمعدل نمو ١٩٨% وهو معدل لم تسجله الإحصاءات إلا في ٢٠٠٥م ويعزي ذلك لتأثر السياحة بالأوضاع الأمنية والسياسية في المقصد المعين ويبرز ذلك بوضوح في الانخفاض الكبير لإعداد السواح خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٩م) حيث سجلت الإحصاءات نفس الأرقام التي زارت البلاد قبل عشرين عاماً (١٩٧٢-١٩٧٦م) . ويؤكد الجدول (٩) أن السياحة نشاط إنساني له علاقة طردية بالاستقرار السياسي والاقتصادي في المقصد لذا سجلت السنوات (٢٠٠٥-٢٠٠٨م) معدلات عالية لحركة السياحة وقدم الأجانب في تزامن مع بدء تطبيق اتفاقية السلام الشامل وتدفق الاستثمارات الأجنبية .

شكل بياني (١): تطور أعداد السواح ١٩٩٠م ٢٠٠٤



المصدر : التقرير الإستراتيجي الوطني (٢٠٠٨)

٣- ٤ السياحة والاقتصاد السوداني:

تعد الدولة مقصداً سياحياً عندما تكون الطاقة الحاملة بها ( Carrying Capacity) قادرة على استيعاب إنفاق السياح، ويقصد بالطاقة الحاملة حجم

المنشآت السياحية واتساع نطاق السوق ومدي جاهزية مكونات العرض السياحي لاستقبال حركة الوافدين للبلاد.

وقد طورت منظمة السياحة العالمية نموذجاً لإحصاءات السياحة برصد كل إشكال إنفاق السائح وتتبع أثرها المضاعف في الاقتصاد الوطني . سنحاول في هذا القسم استعراض حجم ومساهمة المنشآت السياحية تحديداً الفنادق والمطاعم في الناتج المحلي الإجمالي ثم ندلف لتطبيق نموذج إنفاق السائح والذي اعتمدته وزارة السياحة والحياة البرية بالبلاد ٢٠٠٨م.

#### أ. مساهمة المنشآت السياحية في الناتج المحلي الإجمالي :

بدأ قطاع الفنادق والمطاعم في البلاد منذ الاستقلال بشكل أهلي - مع بعض الممتلكات الحكومية- ولكن تغيرت تركيبة الملكية بسرّيان سياسات التأمين والمصادرة في ١٩٧٠م ثم تقنين ذلك بإنشاء (هيئة السياحة والفنادق) الحكومية المعنية بإدارة المنشآت السياحية في كل أنحاء البلاد، ومع بدء سياسة التحرير الاقتصادي في ١٩٩٢م تمت خصخصة الهيئة ومكوناتها وعادت هذه المنشآت ليكون القطاع الخاص هو المعني بتطويرها وتنميتها .

يبرز الجدول رقم (١٠) مساهمة قطاع الفنادق والمطاعم والتجارة في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (١٩٨٢/٨١-٢٠٠٣م). ويلاحظ أن مساهمة القطاع إتسمت بالتقلب وعدم الانتظام خلال الفترة المذكورة ولم تشهد نمواً مستمراً لمدة ثلاثة أعوام متصلة إلا في الأعوام ٢٠٠١م ، ٢٠٠٢م ، ٢٠٠٣م والتي سجل القطاع فيها ١٠,١٦% ، ١٠,٨% ، ١٠,٨٩% على التوالي. ومع هذا التقلب إلا أن مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي تعد مقبولة خاصة عند مقارنتها بالقطاع الصناعي - أنظر جدول رقم (١) - وذلك يدل على قدرة القطاع وإمكاناته الكامنة لبناء طاقة حاملة تستند عليها حركة السياحة بالبلاد.

جدول رقم (١٠): مساهمة قطاع التجارة، الفنادق والمطاعم في الناتج المحلي الإجمالي للسنوات ١٩٨١-٢٠٠٨م (كنسبة مئوية)

السنة	التجارة الفنادق والمطاعم	السنة	التجارة الفنادق والمطاعم
١٩٨٢/٨١م	١٢,٩٦	١٩٩٦م	١١,١٢
١٩٨٣/٨٢م	١٣,٤٨	١٩٩٧م	١١,٨١
١٩٨٤/٨٣م	١٢,٠٦	١٩٩٨م	١٠,٨٨
١٩٨٥/٨٤م	١٣,٦٧	١٩٩٩م	١٠,٤٣
١٩٨٦/٨٥م	١٢,٢٧	٢٠٠٠م	٩,٨٦
١٩٨٧/٨٦م	١٧,٣٢	٢٠٠١م	١٠,١٦
١٩٨٨/٨٧م	١٦,٠٣	٢٠٠٢م	١٠,٨
١٩٨٩/٨٨م	١٤,٥٥	٢٠٠٣م	١٠,٨٩
١٩٩٠/٨٩م	١٣,٣٢	٢٠٠٤م	١٠,٤١
١٩٩١/٩٠م	١٢,٩٢	٢٠٠٥م	—
١٩٩٢/٩١م	١٧,٨١	٢٠٠٦م	١٤,٥
١٩٩٣/٩٢م	١٧,٣٠	٢٠٠٧م	١٤,٧
١٩٩٤/٩٣م	١٧,٨٨	٢٠٠٨م	١٤,٤
١٩٩٥/٩٤م	١٧,٨٨	---	---

المصدر : إعداد الباحث من تقارير الجهاز المركزي للإحصاء

تبنت وزارة السياحة والحياة في ٢٠٠٨م نموذجاً لإحصاء الوافدين وذلك

على النحو التالي:

يعتمد النموذج على إحصاءات السفر فقط.



حدد النموذج السواح بأنهم الأجانب القادمين بقصد السياحة مضافاً إليهم المغتربين السودانيين القادمين لقضاء إجازاتهم (التقرير الاستراتيجي الوطني ٢٠٠٨م) ويتم الحصول على المعلومات كما يلي:

أ. القادمين: يتم إحصاء وحصر مباشر للأجانب القادمين عبر مطار الخرطوم والمنافذ الأخرى ثم طرح القادمين من الدبلوماسيين والعاملين في البلاد من الأجانب ويشكل الناتج عدد السواح.

ب. المغتربون: ترصد من تقارير جهاز العاملين بالخارج. من المؤكد أن كل السواح القادمين لا يدخلون عبر مطار الخرطوم فقط فهناك منافذ أخرى لكن القدوم عبر مطار الخرطوم بشكل ٧٠% من حركة القادمين كما تؤكد مسوح واستبيانات الوزارة.

يخلص النموذج إلي أن العدد الكلي للسياح هو:

مجموع السواح : القادمون عبر مطار الخرطوم - العاملين الأجانب × ١٠٠

٧٠

حدد النموذج حساب إيرادات السياحة كما يلي:

الأجانب = عدد السواح الأجانب × ١٥٠ دولار (متوسط إنفاق اليوم) × ٨ أيام

المغتربون = عدد السواح الوطنيين × ٦٥ دولار (متوسط إنفاق اليوم) × ٢٠ يوم

تؤكد وزارة السياحة أن تحديد متوسط إنفاق اليوم للسائح الوطني والأجنبي تم بناءً على مسوح تفصيلية لمكونات إنفاق السائح ومجموعه، وإن كنا قد اعتمدنا هذه الأرقام باعتبارها صادرة من جهة رسمية مختصة ألا أن التعميم فيما يخص الإنفاق غير دقيق؛ فالنمط الإنفاقي للسواح وفقاً لجنسياتهم متباين كما أن مكونات الإنفاق يتم فيها إحلال وإبدال بناءً على أولويات السائح ونمطه الإنفاقي.

أنبني النموذج على أن المبلغ الذي يتم حسابه كإيراد سياحي لا يدخل في خزينة الدولة وإنما يذهب مضاعفاً لدخول أفراد آخرين ينفقونه على حاجاتهم

ويدخرون جزءاً منه وهكذا حتى يأخذ دورته الكاملة حيث يتضاعف لعدة مرات حسب قيمة المضاعف

ووفقاً للنظرية الاقتصادية يتم حساب المضاعف بناءً على الميل الحدي للاستهلاك وهو التغير الذي يطرأ على الاستهلاك، نتيجة للتغير في الدخل  $\frac{dc}{dy}$

ويعرف بالمشتقة  $-y$  وتقوم الفكرة على أن أي دخل إضافي للفرد يذهب جزء منه إلى الاستهلاك والجزء الآخر للادخار، ولذا فإن المعدل الحدي للاستهلاك دائماً ما يكون أكبر من الصفر وأقل من الواحد الصحيح، ومعادلة المضاعف الكنزي هي:-

$$K = \frac{1}{1-MPC}$$

حيث أن :

المضاعف  $K =$

الميل الحدي للاستهلاك  $MPC =$

وقد افترض النموذج الذي أعدته الوزارة أن:

$$MPC = 0.8$$

وعليه يصبح المضاعف:-

$$k = \frac{1}{1 - MPC}$$

$$k = \frac{1}{1 - 0.8} = 5$$

أي أنه لحساب مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي يضرب المضاعف وهو ٥، وفقاً لنموذج الوزارة في الإيرادات السياحية وذلك بشرط أن تتم دورة هذا الإيراد خلال عام كامل<sup>1</sup>.

لمزيد من التفاصيل انظر التقرير الاستراتيجي الوطني الأمانة العامة لمجلس الوزراء ٢٠١٠م<sup>1</sup>

وقد لاحظ النموذج أن هنالك تسربات أخرى تخرج عن الاستهلاك حيث أن الدولة تفرض ضريبة دخل هي ١٠% إضافة للمبالغ التي تصرف على الاستيراد وقد قدرها النموذج بـ ٥% وعليه يكون التسرب ١٥% .

بنى النموذج، الذي اعتمدته الوزارة، على افتراضات أساسية وهي :

أولاً:

إن مجموع التسربات التي تحذف من الدخل الكلي السياحة هي ٣٥% وهي عبارة عن

٢٠% ادخار

١٠% ضريبة دخل

٥% استيراد

ثانياً:

إن كل دولار من الإنفاق السياحي يتولد منه حوالي ٣ دولار بعد إكمال دورته خلال العام، وأن خلق وظيفة جديدة واحدة في القطاع السياحي يحتاج إلي (١٠٠٠) دولار.

ثالثاً :

يعتمد الدخل الأولي للدولة في الميزانية على ضريبة القيمة المضافة، وهي ١٥% في السودان ، وعليه يصبح الدخل:

جملة الإيرادات السياحة  $\times ١٥\%$  وقد حاولت الوزارة تطبيق افتراضات النموذج على إعداد السواح في ٢٠٠٨م وخلصت إلي ما يلي 2:

١. مساهمة السياحة في ميزانية الدولة

جملة الإيرادات السياحية  $\times ١٥\%$  = ن (ضريبة القيمة المضافة)

جملة الإيرادات السياحية في ٢٠٠٨م = ٥٤٨,٧٤٢

قيمة ن = ٨٢,٣١١ دولار

مساهمة السياحة في توظيف العمالة:

وبإخضاع المبلغ لمعادلة المضاعف نجد أن مساهمة السياحة في ميزانية الدولة هي

$$ن \times ٨٢,٣١١ \times ١٠٠ = ٢٣٥,١٧٤ \text{ دولار}$$

٣٥

هي الدولة ميزانية في السياحة يليها من انفاق عن حج ك 3 هي ارفقة 0

3ك

عدد الوظائف التي تنتج عن انفاق ك دولار هي 100

$$١٦٤٦ \text{ وظيفة} = ٣ \times ٥٧٨,٧٤٢$$

١٠٠٠

مع التأكيد على أن ما اعتمدته وزارة السياحة والحياة البرية يشكل منطلقاً لحساب اقتصاديات السياحة في البلاد إلا أن هنالك عدداً من الملاحظات على النموذج: يعتمد حساب السياحة الفرعي Tourism Satellite Account T SA ، الذي اعتمدته منظمة السياحة العالمية منهجاً في قياس الآثار الاقتصادية في السياحة؛ على إنفاق السائح كعنصر أساسي تتبني عليه كل النتائج الأخرى - كالإيراد السياحي / والقيمة المضافة/ العمالة - ويتم تحديد الإنفاق وفقاً لمسوح تحدد مكونات الإنفاق للسائح وتوزيعها بالنسب والنمط الانفاقي وفقاً للجنسية، فالهيئة العليا للسياحة والآثار في المملكة العربية السعودية مثلاً اعتمدت حساب السياحة الفرعي وأكملت مطلوباته من مسوحات وتقديرات وخلصت لمعدل إنفاق السياحة حسب الغرض من الزيارة وبنود الإنفاق في ٢٠٠٢م - مثلاً - كما يوضح الجدول التالي:

جدول رقم (١١): معدل الإنفاق السياحي حسب الغرض من الزيارة وبنود الإنفاق في السعودية ٢٠٠٢م (مليون ريال سعودي)

الغرض من الزيارة	الإيواء	المأكولات والمشروبات	المواصلات	الترفيه	التسوق	أخرى	المجموع	
معدل إنفاق السائح المحلي الترفيه/التسلية / العطلات	٤,٢٦١	٤,٢٠٦	٢,١٧٨	٢,٩٢٥	٤,٦٠٢	٤٩٨	١٨,٦٨٠	٣٧
التسوق	١١٩	٩٣	٥٨	٦٧	٤٨١	٥	٨٢٢	٢
زيارة الأهل والأصدقاء	٧٠٤	٢,٠١٣	١,٥٣٠	١,٤٠٣	٢,٧٨٣	٥٣٢	٨,٩٦٤	١٨
للتجارة	١,٠٧٥	١,٠٥٤	١,٠١٢	٣٨٨	٥,٠٤٤	٥٣٧	٩,١١١	١٨
أغراض دينية	٢,٦١١	٢,٠٩٥	١,٣٩٠	٦٦٦	٢,٥٧٠	٢٠٤	٩,٥٣٦	١٩
أغراض صحية	١٥٠	١٢٧	٢١٦	٣٤	٢٧٥	٣٨١	١,١٨٢	٢
أخرى	٢٨٩	٤٣٨	٣٧٦	٢٨٧	٨٢٩	٢١٠	٢,٤٢٠	٥
مجموع إنفاق السائح المحلي	٩,٢٠٩	١٠,٠٢٥	٦,٧٦٨	٥,٧٧٠	١٦,٥٨٤	٢,٣٦٧	٥٠,٧٢٣	١٠٠
مجموع إنفاق السائح للقادم	٣,١٠٠	١,٨٠٠	١,٦٠٠	٦٠٠	٥,٢٠٠	٥٠٠	١٢,٨٠٠	
المجموع الكلي	١٢,٣٠٩	١١,٨٢٥	٨,٣٦٨	٣,٣٧٠	٢١,٧٨٤	٢,٨٦٧	٦٣,٥٢٣	
النسبة	١٩	١٩	١٣	١٠	٣٤	٥	١٠٠	

المصدر: الناتج المحلي الإجمالي للسياحة في السعودية ، مطبوعات الهيئة العليا للسياحة والآثار، الرياض- ٢٠٠٣م

ويبرز الجدول نسب إنفاق السائح - محلي أو قادم بالتفصيل على أنماط الإنفاق المختلفة وذلك وفقاً لدوافع السياحة. أن مثل هذا العمل المبني على مسوحات

وتقارير ميدانية هو ما نفتقده في السودان وهو ما جعل تطبيق نموذج الوزارة قاصراً لأنه لم يكمل استخدام حساب السياحة الفرعي الموصي به عالمياً.

١. يفصل حساب السياحة الفرعي TSA أنواع السياحة للآتي:-

سياحة وافدة / سياحة مغادرة/ زوار اليوم الواحد/ الرحلات السياحية، ويرصد

الإنفاق ومكوناته لكل نوع ليستخرج عدداً من المؤشرات المهمة وهي:-

(أ) الميزان السياحي: السياحة القادمة - السياحة المغادرة

GDP

(ب) الانفتاح السياحي = السياحة القادمة + السياحة المغادرة

GDP

إنفاق السياحة القادمة (ج) التغطية السياحة =

إنفاق السياحة المغادرة

ويلاحظ أن النموذج الذي اعتمدته وزارة السياحة والحياة البرية لم يهتم بهذه المؤشرات لأنها تتطلب معلومات وإحصاءات تفصيلية ومسوح لم تتم، وبغياب هذه المؤشرات تصبح صورة الأثر الاقتصادي للسياحة في البلاد ناقصة وتنتظر الإكمال.

٢. يعتمد حساب الأثر الاقتصادي للسياحة على ما يسمى (القيمة المضافة للسياحة)

ويعني به قياس القيمة المضافة الناتجة عن نفقات السواح وفقاً لنمط الإنفاق -

إيواء/ مأكولات ومشروبات/ ترفيه/ مواصلات/ تسوق/ أخرى- وبغير تحديد

إجمالي النفقات وفقاً لنمطها يتعذر تحديد القيمة المضافة وهذا ما لم يتطرق إليه

النموذج.

٣. يعتمد تقدير حركة السياحة لدولة ما على تقدير دالة الطلب؛ وقد توسعت

الدراسات الحديثة في عدد المتغيرات المستقلة المحددة لحجم الطلب؛ ففي دراسة

( Naude & Saayman, 2004 ) عن محددات الطلب على السياحة في

أفريقيا ذهب إلي أن المتغيرات المستقلة هي:

- أ. دخل السائح . ب. أسعار المقاصد المنافسة. ت. تكلفة النقل الجوي. ث. البنيات الأساسية. ج. الترويج. ح. الاستقرار السياسي. خ. الأمان والطمأنينة.

إن مساهمة السياحة في خلق العمالة تحتاج لمزيد من الدرس والمسوح علماً بان الوظيفة في القطاع السياحي لا يمكن وصفها بأنها سنوية ولكنها ترتبط بالمنشأة وعمرها وقدرتها على التوظيف، أي لا يمكن القول بأن الوظائف تخلق سنوياً بهذا العدد. رغماً عن هذه التحفظات فإننا نعتبر ما ورد في النموذج يمكن أن يصلح كمؤشر وهادي على أن يستكمل بالمسوح التفضيلية والدراسات المعمقة.

مما سبق يتضح أن هنالك حركة، صحيح أنها قليلة ولكنها قابلة للزيادة والتطوير واستغلال جميع الموارد السياحية وتحويلها لمقصد الأمر الذي يتيح عائدات أكبر وتوزيع لمداخل النشاط السياحي على مجاميع كبيرة من المواطنين.

#### ٤. الخاتمة:

استقصت هذه الدراسة أداء الاقتصاد السوداني وأهم ما يميزه وموقع السياحة منه حيث تبين أن الاقتصاد السوداني يعاني خللاً هيكلياً ناتج من ضعف القاعدة الإنتاجية وعدم تنويعها الأمر الذي يجعله عرضة لأي تقلبات واضطرابات في الأسواق العالمية سيما وأن الصادرات الرئيسية للبلاد مواد أولية (كانت زراعية ثم انتقلت للبترول) كما أن اعتماد هيكل الصادرات على المواد الأولية جعل ميزان المدفوعات يعاني من خلل مزمن للزيادة المطردة في حجم الواردات وقيمتها وتدني قيم الصادرات (بما فيها البترول).

تقدم السياحة فرصة للاقتصاد السوداني لتنوع هيكله الإنتاجية التي طالما ظلت أسيرة للمواد الأولية ؛ بل أن تنظيم برامج للسياحة الداخلية يتيح إعادة توزيع

الدخل بالبلاد ما بين الريف والحضر لاسيما وأن معظم الموارد السياحية تتركز بالريف الذي يحتاج لتدخلات تنموية واليات تضمن استدامة النمو.

إن السياحة في العالم والتي تسهم بحوالي ٣٠% من صادرات الخدمات أكدت أنها قطاع صاعد بقوة في حركة الاقتصاد العالمي واستطاعت الصمود في وجه الأزمات والتقلبات التي تعرض لها العالم وأبرزها الأزمة المالية ٢٠٠٨م وتعافي قطاع السياحة قبل غيره من القطاعات ليسجل في العام ٢٠١١م معدلات معقولة وتزيد حركة السياحة بحوالي ٤,٥% عن العام ٢٠١٠م (٢٠١١) *WTO*، إن قطاعاً بهذه الحيوية والتأثير يحتاج منا لوقفة وتخطيط ورؤى منهجية لتعظيم استفادة الاقتصاد السوداني منها خاصة وأن البلاد تزخر بموارد سياحية متعددة ومتباينة والتي لا يمكن استغلالها وإدماجها في حركة الاقتصاد الوطني بغير تحويلها لمقاصد سياحية ووضع الخطط والبرامج اللازمة لتطويره ولاسيما وأن موقعين أثريين بالبلاد قد تم تسجيلهما في قائمة التراث العالمي باليونسكو - هما موقع جبل البر كل وموقع جزيرة مروى / البجراوية - هذا بالإضافة إلى جواذب الموارد الطبيعية التي تزخر بها البلاد .



## قائمة المراجع:

## (أ) المراجع العربية:

- أسامة الرفاعي ٢٠٠٢م: الاتجاهات الحديثة في السياحة، القاهرة.
- صلاح الدين عبد الوهاب ١٩٨٨م: تخطيط الموارد السياحية، مطابع دار الشعب، القاهرة.
- ..... (محرر) ١٩٩٨م: الكتاب السنوي للسياحة والفنادق، الجمعية المصرية لخبراء السياحة العلميين، منشأة دار المعارف، الإسكندرية
- الطيب حياتي (محرر) ١٩٩٧م: السياحة في السودان، دراسات وتوصيات مؤتمر أركويت الثاني عشر ديسمبر ١٩٩٦م، مطبعة دار جامعة الخرطوم للنشر، الخرطوم.
- عبد الوهاب عثمان ٢٠٠١م: منهج الإصلاح الاقتصادي في السودان، مطابع السودان للعملة، الخرطوم
- نبيل الروبي ١٩٨٨م: نظرية السياحة، الجزء الأول، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية.

## (ب) المراجع الإنجليزية:

- Ashley, C. 2002: "Sustainable tourism & Poverty Elimination study", a report to DID.
- Naude, W. & Saayman, A. 2004: "The determinants of Tourist Arrivals in Africa : A Panel data regression analysis," Paper Prepared for the International Conference, 2004.
- UNWTO 2010: World Tourism Bulletin

## (ج) تقارير ودوريات ونشرات:

- التقرير الاستراتيجي الوطني ٢٠٠٨م: الأمانة العامة لمجلس الوزراء، مطابع السودان للعملة، الخرطوم.
- الجهاز المركزي للإحصاء ٢٠٠٣م: الكتاب الإحصائي السنوي، الخرطوم.
- وزارة المالية، العرض الاقتصادي، الخرطوم.